

٧ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين بشأن التدابير التي اتخذت تنفيذاً للفقرة ٥ أعلاه .

الجلسة العامة ١٠١
١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

١٢٨/٣٩ - إدماج المرأة في جميع نواحي عملية التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٥٧/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ،

وإذ تشير إلى الفقرات من ١٩٠ إلى ١٩٦ من خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة^(١٥٣) ، التي دعت فيها وكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية والأقليمية والإقليمية المختصة إلى أن تفحص بعناية جميع الخطط والمشاريع القائمة بغية توسيع مجال أنشطتها لتشمل المرأة واستحداث مشاريع جديدة ومبتكرة لتشمل المرأة ،

وإذ تضع في اعتبارها أن التنمية هي أحد مواضيع عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ،

وإذ تشير إلى الفقرة ٥١ من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث^(١٥٤) التي نصت على اتخاذ تدابير مناسبة لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة ، وإزالة الاختلالات الهيكلية التي تؤدي إلى تفاقم وإدامة الأوضاع غير المؤاتية التي تعاني منها المرأة ،

وإذ تتطلع إلى المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، المقرر عقده في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وتوقعاً منها للحاجة إلى مواصلة تحقيق منجزات من هذا القبيل بعد انقضاء العقد ،

واقتراناً منها بأهمية إدماج المرأة إدماجاً كاملاً في مجالات التنمية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، بوصفها مشاركة ومستفيدة على السواء ،

(١٥٣) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مكسيكو ، ١٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E. 76. IV. 1) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .
(١٥٤) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق .

٣ من إشارة إلى مسألة وظائف الموظفين من الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان الإقليمية ،

وإذ تعيد تأكيد أنه ينبغي تناول ومعالجة المسائل المتعلقة بالمرأة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السياسات والبرامج الشاملة في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،

واقتراناً منها بأن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لضمان الإبقاء على الوظائف التي تخص برامج المرأة في اللجان الإقليمية ، واستمرارها ، في المستوى المناسب ،

وإذ تسلّم بأن هذه الوظائف مكتملة للنتيجة الناجحة للبرامج الوطنية والإقليمية للمرأة ،

١ - تحيط علماً على النحو الواجب بتقرير الأمين العام عن حالة وظائف الموظفين من الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان الإقليمية^(١٥١) ؛

٢ - تحيط علماً بقرار الأمين العام أن تستمر الوظائف عن طريق ترتيبات مؤقتة خلال عام ١٩٨٥^(١٥٢) ؛

٣ - تعرب عن القلق العميق لأنه لم يتم إحراز أي تقدم في جعل وظائف الموظفين من الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان الإقليمية وظائف نظامية لأن الأعمال المتعلقة ببرامج المرأة تعاق بذلك إعاقه شديدة ؛

٤ - تؤكد أن تعيين موظفين من الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان الإقليمية يمثل مساهمة قيّمة في تنفيذ غايات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، وما بعده ؛

٥ - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية الخمس ، بإعادة تقييم جميع برامج العمل الفردية بهدف إدماج شواغل المرأة على جميع المستويات في برنامج العمل الشامل لكل لجنة ؛

٦ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية الخمس ، بتخصيص موارد كافية من الميزانية للموظفين ، بما في ذلك عن طريق إعادة التوزيع ، حيثما يكون ذلك ممكناً ، في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ بهدف جعل جميع الوظائف المؤقتة والدائمة للموظفين من الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان الإقليمية وظائف نظامية قبل نهاية العقد ، للتمكين من تحقيق التكامل بين السياسات والبرامج المتعلقة بالمرأة ؛

فيا بعد المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ، من أجل تحقيق كامل أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام :

٣ - تؤيد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في قراره ١٢/١٩٨٤ بأن يبلغ الأمين العام لجنة مركز المرأة في كل دورة تعقدها بجميع التطورات الهامة التي حدثت منذ الدورة السابقة لها فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة داخل منظومة الأمم المتحدة :

٤ - تدعو لجنة مركز المرأة إلى أن تولي ، في دوراتها المقبلة ، مزيداً من الاهتمام لتقارير الأمين العام المتعلقة بإدماج المرأة في عملية التنمية ، عن طريق الاستمرار في إدراج بند محدد في جدول أعمالها لذلك الغرض ، وأن تقدم تعليقاتها على تقارير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن تقدمها ، عند الاقتضاء ، إلى الجمعية العامة بواسطة المجلس :

٥ - تعيد تأكيد قرارها ١٢٧/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي ينص على النظر في المسائل المتعلقة بإدماج المرأة في عملية التنمية في جميع هيئات الجمعية العامة ذات الصلة .

الجلسة العامة ١٠١

١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

١٢٩/٣٩ - الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام^(١٥٦)

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٥٢٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الذي أيدت فيه ، في جملة أمور ، مقترحات العمل الواردة في خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة^(١٥٣) ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٣٤٩٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الذي أعربت فيه عن اقتناعها بأن الاستعراض والتقييم الشاملين والدقيقين للتقدم المحرز في الوفاء بأهداف خطة العمل العالمية أمر بالغ الأهمية لنجاح الخطة ، وأقرت بأن نتائج تنفيذ الخطة ستسهم في عملية استعراض وتقييم الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني^(١٥٧) ، وستعزز بالتالي دور المرأة في عملية التنمية ،

وإذ تؤكد من جديد ما للجنة مركز المرأة من سياسة مركزية ودور استشاري في نطاق الأمم المتحدة في النظر في المسائل المتعلقة بالمرأة ، بما في ذلك تحقيق أهداف العقد ،

وإذ تسلّم بما تبذله الوكالات المتخصصة من جهود لإدماج المرأة في برامجها الجارية ، وخاصة في إنشاء آليات متعددة القطاعات ،

وإذ ترخّب بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠١/١٩٨٤ المؤرخ في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٤ والذي قرر المجلس ، في الفقرة ٧ منه ، أن يختار مسألة المرأة والتنمية كي يستعرضها ، على أساس متعدد المنظمات خلال دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٥ ،

وإذ تدرك أن ازدياد تنسيق ومعرفة الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال في إطار الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية ، ومن جانب الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ، من شأنه أن يسهل تبادل الخبرات والمفاهيم وأن يكون مفيداً للجميع ،

وإذ تؤكد من جديد أن مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية المنبثق عن إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة لا يزال هو الجهة المركزية في منظومة الأمم المتحدة للتنسيق والتشاور والدعاية وإسداء المشورة بشأن المسائل المتصلة بالمرأة ،

وإذ يهتما للغاية أن تتواكب الجهود الدولية المبذولة لصالح المرأة مع الجهود المتزايدة الرامية إلى إقامة أجهزة وطنية فعالة وتعبئة الموارد لضمان إدماج المرأة في جميع مراحل أنشطة التخطيط والرصد والتنمية ،

وإذ تلاحظ أن التقرير المرحلي للأمين العام^(١٥٥) الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٣٧ قد قدم إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الثلاثين ،

١ - تحثّ الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية وغيرها من الأجهزة وهيئات والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة على أن تضع وتنفذ ، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد ، سياسات شاملة فيما يتصل بشواغل المرأة ، بوصفها مشاركة ومستفيدة على السواء ، في أنشطة التعاون التقني والأنشطة الإنمائية وعلى أن تضع تدابير استعراضية فعالة تضمن أن تكون المرأة جزءاً لا يتجزأ من هذه السياسات والأنشطة ؛

٢ - ترجو من الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية وغيرها من الأجهزة وهيئات والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة أن تكفل استمرار التعاون والتنسيق مع لجنة مركز المرأة

(١٥٦) انظر أيضاً : الفرع العاشر - باء - ١ ، المقرر ٤٥٩/٣٩ .

(١٥٧) القرار ٢٦٢٦ (د - ٢٥) .